

## ورقة عمل بعنوان ”آليات تفعيل دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة: بيئة الأعمال وجودة الوظائف“

مؤتمر “سوق العمل والتحويلات الديموغرافية”  
7-8 كانون ثاني 2012 مسقط، سلطنة عمان

إعداد وتقديم

**الدكتور إيهاب خالد مقابلة**

مستشار تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الصغير  
مدير مركز الاستشارات ورئيس قسم العلوم الإدارية  
الجامعة الألمانية الأردنية

# أهداف الدراسة

- استعراض واقع وأسباب البطالة في السلطنة ومقارنتها بواقع أسواق العمل في دول الخليج الأخرى والدول العربية.
- مناقشة مدى فاعلية عملية إحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة.
- اختبار مقومات نجاح السياسات الحكومية المالية والنقدية في الحد من البطالة بشكل جذري
- بيان مفهوم وخصائص وأهمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
- عرض وتصنيف المعوقات التي تواجه المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
- عرض واقع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السلطنة
- عرض آليات استخدام المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحد من أنواع البطالة والتخلص من بعض أسبابها.
- التركيز على معوقات نمو وتطور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- مقارنة بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في السلطنة مع نظيراتها في الدول العربية والخليجية الأخرى.
- الخروج ببعض التوصيات التي من شأنها تفعيل دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة.

## معدلات البطالة في الدول العربية

الدولة	معدل البطالة (%)	الدولة	معدل البطالة (%)
الأردن (2009)	12.8	اليمن (2008)	15
الإمارات العربية (2009)	3.9	تونس (2009)	13.3
البحرين (2009)	4	الجزائر (2009)	10.2
السعودية (2009)	5.4	جيبوتي (2008)	50
سوريا (2009)	9.2	السودان (2008)	19.7
العراق (2008)	14.7	الصومال (2007)	34.7
عمان (2007)	6.7	ليبيا (2007)	18.2
فلسطين (2009)	21.5	مصر (2009)	9.4
قطر (2009)	0.3	المغرب (2009)	9.1
الكويت (2009)	1.4	موريتانيا (2009)	30
لبنان (2007)	15	كافة الدول العربية	13.8

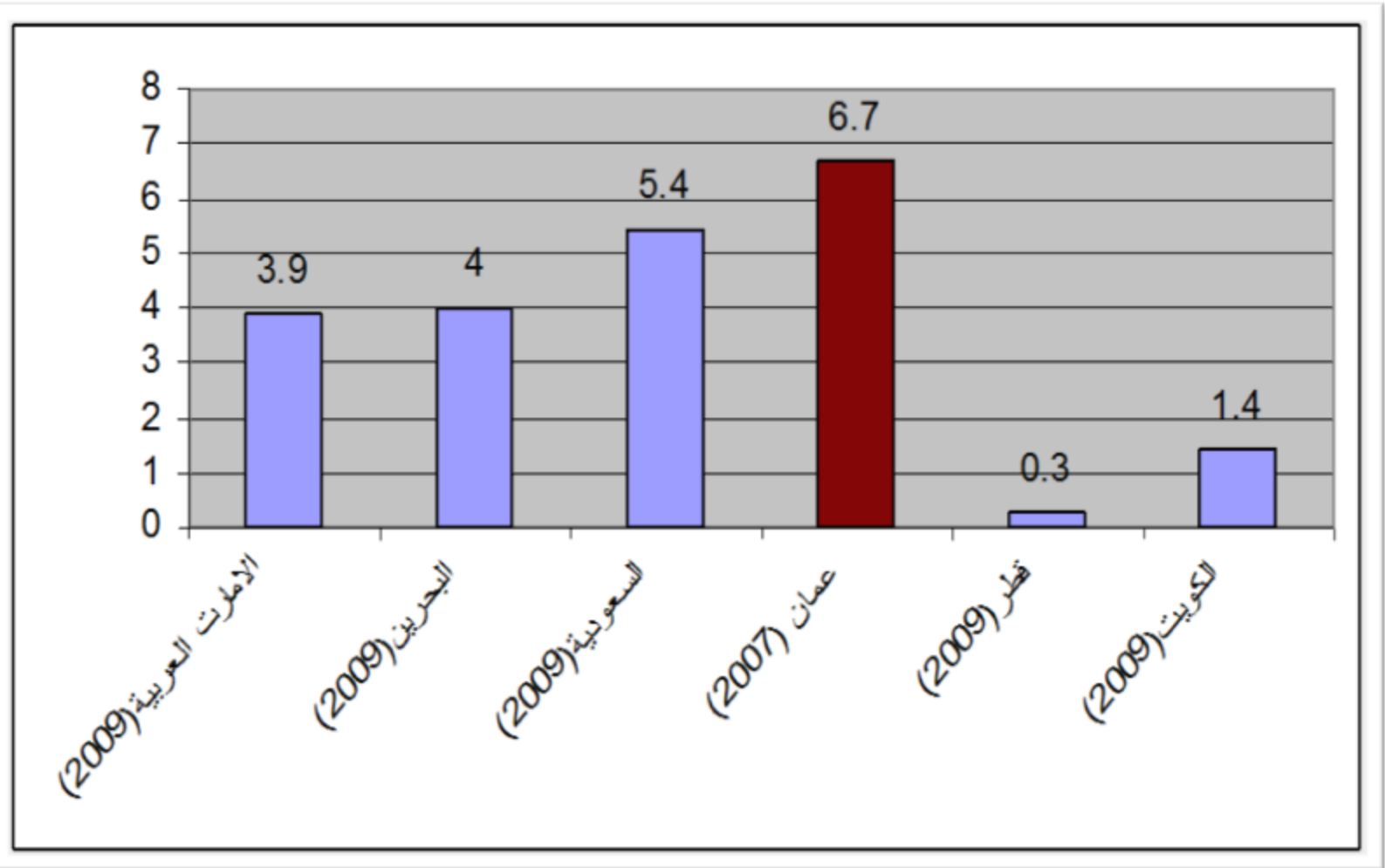
المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2010.  
\* تم استخدام آخر الإحصاءات المتوفرة عن هذه الدول

# البطالة في الوطن العربي

- سجلت قطر اقل معدل للبطالة بين الدول العربية (0.3%)، بينما سجلت جيبوتي المعدل الأعلى (50%).
- حققت بعض الدول تراجعاً في معدلات البطالة مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة منها تونس والجزائر والسعودية وقطر والكويت والعراق وفلسطين وعمان ومصر والمغرب واليمن، بينما شهدت الدول الأخرى ارتفاعاً في معدلات البطالة مقارنة مع آخر مسح.
- لم تتجو أسواق العمل في دول مجلس التعاون من مشكلة البطالة على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية فيها وتوفر الموارد المالية والأولية والطبيعية.
- معدل البطالة في عمان الأعلى خليجياً والأقل مقارنة في الدول العربية الأخرى غير الخليجية.

# معدلات البطالة في دول المجلس

➡ تراوحت معدلات البطالة في دول المجلس بين 0.3% و 6.7%



# معدل المشاركة الاقتصادية في دول المجلس

معدل المشاركة الخام ومعدل النمو في القوى العاملة في دول مجلس التعاون					
الدولة	معدل المشاركة الخام		عدد السكان	متوسط معدل النمو السكاني 2009-2000	معدل النمو في القوى العاملة 1995-2008
	1990	2008			
الكويت	55.9	62.9	3.657	5.66	6.3
الإمارات	55.6	64.4	5.066	6.01	5
البحرين	45.5	34.3	1.215	7.42	2.8
عمان	36.2	41.8	3.173	3.14	3.4
السعودية	34.9	32.1	25.373	2.47	4
قطر	59.3	77	1.639	11.53	11.1
المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.					

# أسباب البطالة في السلطنة

- ارتفاع معدل النمو في عدد السكان
- تأثير البيئة الاستثمارية الجاذبة لأصحاب الأفكار الاستثمارية، وهذا ما سيرد ذكره بالتفصيل لاحقاً.
- تدني مستوى إقبال الشباب العماني العاطل عن العمل على العمل المهني والأعمال الحرة عن المستوى المقبول
- التخوف من تحمُّل المخاطرة في الأعمال الحرة والميل إلى الأعمال والوظائف الحكومية المستقرة ذات الدخل الثابت.
- ضعف التوجه إلى المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويقصد هنا عدم رغبة أو توجه العاطلين عن العمل إلى العمل في هذه المشاريع لأسباب تتعلق ببيئة ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Environment وتدني الأجور والعلاوات أو تدني جودة الوظائف Quality of Jobs في هذه المشاريع وهو الأمر الذي ستناقشه هذه الورقة لاحقاً.
- تدني مستوى الروح الريادية وحب المبادرة بين العاطلين عن العمل لا سيما الخريجين الجدد وغياب الأفكار التي قد تؤدي إلى تأسيس العديد من المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعتبر كثيفة الاستخدام للعمالة

# أسباب البطالة

- عدم وجود توائم كافي بين مخرجات قطاع التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- استمرار تدفق العمالة الوافدة إلى السلطنة وبأعداد كبيرة - عمالة وافده وفائض في سوق العمل؟
- التركيز - كما هو الحال في الكثير من الدول العربية- وبشكل كبير على العاصمة والمدن الرئيسية مما يؤدي إلى تحسن وتركز البنية التحتية في هذه المدن الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى خلل في توزيع المشاريع الإنتاجية بأحجامها المختلفة المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، - الخرائط الاستثمارية
- تراجع الدور الحكومي كموظف رئيسي ومباشر، فقد أصبحت الحكومات غير قادرة على التوسع في التشغيل في مؤسساتها غير الإنتاجية لا سيما في ظل التوجه نحو الاقتصاد الحر والدعوات التي تتادي بتقليل دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- عدم فاعلية السياسة المالية والنقدية في الحد من مشكلة البطالة، كما سنرى لاحقاً.
- انتشار ثقافة العيب بين بعض الأفراد العاطلين عن العمل
- أسباب دينية حيث يعرض بعض العاطلين عن العمل في بعض الوظائف لأسباب دينية كالعمل في البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية غير الإسلامية.
- ضعف عملية التشبيك بين جانبي الطلب والعرض في سوق العمل - مشكلة البيانات
- ارتفاع معدل نمو العمالة مقارنة مع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي.
- تواضع نتائج عملية توظيف الوظيف للأسباب السابقة.



# إحلال العمالة المحلية- هل هو الحل ام المشكلة

- لا بد من إعداد دراسات مسحية دقيقة تبين خصائص العاطلين عن العمل من العمانيين وخصائص الأيدي العاملة الوافدة.
- لا بد أن تتوفر لأصحاب العمل أي المنتجين وأصحاب المشاريع (سواء كان القطاع الخاص أو الحكومة) الرغبة على إتمام عملية الإحلال- **تأثير عملية الإحلال على الإنتاجية وتكاليف الإنتاج وربحية المشاريع، وتنافسية القطاعات والاقتصاد ( جانب الطلب).**
- لا بد أن تتوفر لدى العاطلين عن العمل أنفسهم الرغبة في الانخراط في الوظائف التي تشغلها العمالة الوافدة سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو الحكومي- **ثقافة العيب والأجر وجودة الوظائف.**
- إن عملية الإحلال وتغيير هيكل وتركيب سوق العمل في المدى الطويل تحتاج إلى وقت طويل وإن يتم العمل على إصلاح الخلل الحاصل في هيكل سوق العمل.
- إن استمرار نجاح عملية الإحلال مع مرور الزمن لا بد أن يرافقه مزيد من التنسيق بين **متطلبات سوق العمل ومخرجات قطاع التعليم**، وأن يرافقه جهود مستمرة لتهيئة الأجيال القادمة للدخول في كافة مجالات العمل التي اعتادت أن تشغلها العمالة الوافدة حتى لا نعود من المكان الذي بدأنا منه.

# إحلال العمالة المحلية- مقومات النجاح

- إن عملية الإحلال تحتاج إلى جهود مستمرة لأنها عملية مستمرة باستمرار تدفق مزيد من القوى العاملة إلى سوق العمل وتدفق مزيد من العمالة الوافدة إلى سوق العمل المحلي. لا بد من جهود حكومية كبيرة من أجل إتمام هذه العملية، كما يترتب على ذلك تبعات مالية كبيرة قد ترهق الموازنة العامة للدولة في المدى الطويل.
- إذا نجحت عملية الإحلال في القطاع العام فإنها ستكون أصعب في القطاع الخاص ما لم تتعاون كافة الأطراف.
- لا بد من توفر خطط طويلة الأمد لعدد من القطاعات ذات العلاقة بسوق العمل ومنها قطاع التعليم وقطاع التدريب المهني وقطاع المصارف وقطاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- لا بد أن تتم العملية على مراحل وان يتم تقييم النتائج وأخذ التغذية الراجعة من أجل تعظيم النتائج.
- لا بد من تعاون مؤسسات المجتمع المدني والأسرة من أجل إنجاح هذه العملية.

# السياسات الحكومية المالية والنقدية

➤ أية سياسة حكومية مالية كانت أو نقدية قد يكتب لها النجاح في مرحلة معينة ولفترة محدودة لكنه لا يمكن أن تستمر في مواجهة البطالة لا سيما في ظل التزايد المستمر في أعداد من يدخلون إلى سوق العمل. فهل تستطيع دولة ما أن تزيد الإنفاق الحكومي أو تقلل الضرائب أو أن تزيد السيولة المحلية بشكل مستمر؟! وماذا لو أوجدت هذه السياسات العديد من فرص العمل ولم تكن تتناسب المستوى العلمي والمهني للعاطلين عن العمل؟ وإلى متى يمكن للدولة أن تستمر في خلق عدد متزايد من فرص العمل التي تزيد من حجم البطالة المقنعة لا سيما في ظل النداءات التي تدعو إلى تقليل دور الحكومات في النشاط الاقتصادي؟ إن حصل ذلك يعني نقل العاطلين من حالة البطالة الهيكلية إلى البطالة المقنعة.

➤ بطالة مقنعة

➤ عبء مالي

➤ تنافسية الاقتصاد

# سياسة التوظيف الذاتي

تبرز أهمية الدور غير المباشر للحكومة وأهمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من كونها توفر فرص عمل للراغبين في العمل لا سيما الرياديين والمبادرين، وتخفف من حدة البطالة، حيث تعتبر هذه المشاريع-لا سيما المتناهية الصغر- الآلية الأنسب لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي Self Employment Policy

# خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- مالك المنشأة هو مديرها.
- **تدني الحجم المطلق لرأس المال** اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة.
- الاعتماد بشكل رئيسي على الموارد الأولية المحلية
- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال.
- إهمال البحث والتطوير.
- تساعد على الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار.
- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

# خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- صعوبة تنفيذ العمليات التسويقية والتوزيعية بسبب ارتفاع التكاليف.
- الافتقار إلى هيكل اداري واضح.
- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف.
- مشروعات مكتملة لبعضها البعض وللمشاريع الكبيرة.
- يكون المشروع معروف على مستوى المنطقة التي يعمل بها فقط.
- الكثير من هذه المشروعات تحمل خاصية الريادية والمبادرة.
- تكون فيها العلاقة بين العاملين والمالكين وثيقة.

تختلف بعض هذه الخصائص من دولة إلى أخرى ومن وقت  
الآخر

# أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على الاحتكاري الأسعار.
- تعتبر المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
- بذور أساسية للمشروعات الكبيرة " صغيرة ثم متوسطة ثم كبيرة "
- تمتاز بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
- تساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
- تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.
- تساعد في تزويد الفقراء بسلع بنوعيات مختلفة وبأسعار مناسبة
- دور اقتصادي واجتماعي على مستوى الدولة والفرد

# أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ➡ تعتبر حلقة وصل، حيث يكتسب العامل المهارة فيها ثم ينتقل إلى المشروعات الكبيرة
- ➡ تعتبر نواة بزوغ القطاع الخاص
- ➡ تساعد في إيجاد توازن تنموي بين المناطق داخل البلد الواحد
- ➡ تدعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتعزز الناتج المحلي الإجمالي
- ➡ ” تدعم الصادرات، تقلل من المستوردات ، دعم الاحتياطي، زيادة الاكتفاء الذاتي.
- ➡ تقلل من التركيز الجغرافي الصناعي وغير الصناعي
- ➡ تعزز الثقة بالنفس
- ➡ تساعد في تمكين الشباب والمرأة
- ➡ تقلل من الأمراض الاجتماعية التي ترتبط بالبطالة والفقر



**يمكن أن يدرك المرء الملم أهمية هذه  
المشروعات ودورها في الاقتصاد الوطني من  
خلال النظر حوله وطرح التساؤل التالي "  
تخيل الاقتصاد بدون هذه المشروعات!!"**

# مشاكلها ومعوقاتها

- ➡ معوقات تمويلية
- ➡ المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الانتاج (العمال، التكنولوجيا، المواد الاولية، الموقع والمساحات..الخ)
- ➡ المعوقات المتعلقة بالتسويق (تكاليف، الجودة، العلاقات، نقص المعلومات، الخبرة ، عدم الاقتناع، المهارة...الخ)
- ➡ معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية (دخول المشروعات، اختيار المشروع، تشغيل، النمو والتطور)
- ➡ المعوقات الادارية والمؤسسية (المهارات، التدريب، ...الخ)

## بعض التجارب الدولية

Share of SMEs of Total	USA	Japan	UK	Korea	Turkey
Enterprises	97.2	99.4	96.0	99.8	98.8
<b>Employment</b>	<b>50.4</b>	<b>81.4</b>	<b>36.0</b>	<b>61.9</b>	<b>45.6</b>
Production	36.2	52.0	25.1	34.5	37.7
Exports	32.0	38.0	22.1	20.2	8.0
Investment	38.0	40.0	29.5	35.7	6.5
Loans extended	42.7	60.6	27.2	46.8	3.5

Source: OECD Report, 2005.

# المشروعات الصغيرة والمتوسطة : عمان

- عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة يبلغ حوالي 121 ألف مشروع
- تشكل ما نسبته 95% من مجمل المشاريع في السلطنة
- تساهم في إنتاج حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي..
- تساهم في توظيف ما نسبته حوالي 70% من حجم القوى العاملة الكلية في السلطنة.
- تتركز في قطاع تجارة الجملة والمفرد وقطاع المواد الغذائية بنسبة 41%، يليه القطاع الصناعي بنسبة 17% ثم قطاع الإنشاءات والمقاولات بنسبة 13%.

# أسباب البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

كيف يمكن ان نستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة بعض اسباب البطالة او الحد من تأثيرها.

وهنا سنعرض السبب ثم الحل ودور هذه المشروعات

# أسباب البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

**السبب: عدم إقبال الشباب على العمل المهني والأعمال الحرة وانتشار ثقافة العيب بين بعض الأفراد**

لا بد من دمج هذه الفئة في الاقتصاد من خلال توجيههم لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة يكونوا هم أصحابها ومدراءها:

➡ العمل على توعية الشباب بشتى الطرق بالواجب الديني والوطني الذي ينطوي على ضرورة العمل لخدمة النفس والعائلة والدين والوطن.

➡ برامج التوعية بأهمية العمل الريادي والمهني في رفع المستوى المعيشي.

➡ برامج تدريبية لزيادة الثقافة الائتمانية لدى العاطلين عن العمل.

➡ توجيه برامج التعليم نحو التعليم المهني.

➡ تشجيع الابتكار والمبادرات الفردية والجماعية.

# أسباب البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

➤ تشجيع العمل الحر وعرض قصص النجاح.

➤ إعطاء معلومات عن الفرص الموجودة في السوق، والتدريب على اكتساب المهارات المهنية والحصول على رأس المال.

➤ تشجيع المؤسسات المالية على تقديم قروض وخدمات مالية أخرى بأسعار فائدة معقولة مع مراعاة عملية التدرج بحيث يتم البدء بسعر مدعوم، ثم سعر فائدة مقبول ومن ثم سعر الفائدة السائد في السوق.

➤ تيسير التعلم وتبادل الخبرات بين الممارسين الذين يساندون تنمية مشروعات الشباب الرائدة والمشروعات الفردية الصغيرة.

➤ رأس المال المغامر

إن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما هي إلا ترجمة عملية للأفكار الريادية والمبادرات الفردية والجماعية التي يتبناها الرياديون. إن إنشاء هذه المشاريع وإدارتها يخلص فئة الشباب من فكرة ثقافة العيب - الخاطئة أصلاً - كونه سيصبح مدير ومالك ومنتج في ذات الوقت. إن هذه المشروعات هي المجال الأفضل للعمل المهني وتشجيعه. وعليه هناك مجموعة من المبادرات والبرامج المطلوب تطبيقها لزيادة إقبال الشباب على العمل المهني ومواجهة ثقافة العيب في هذا المجال.



# أسباب البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

## السبب : البطالة الناجمة عن عملية الخصخصة

- ➡ حث هؤلاء العمال على استخدام تعويضاتهم لأغراض إنتاجية وليس استهلاكية.
- ➡ استحداث برامج تأهيل وتدريب لهؤلاء العمال من أجل إعادة دمجهم في نفس القطاع أو قطاعات أخرى المحتاج لهم.
- ➡ برامج التدريب والتأهيل الموجهة لبعض القطاعات التي تتشابه مع القطاع أو المؤسسة التي تم خصخصتها، ويكون ذلك من خلال تشجيع فكرة التشبيك سواء كانت أمامية أم خلفية وذلك من خلال مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.
- ➡ عند إعادة هيكلة المؤسسات التي يتم تخصيصها يجب أن تكون على أسس مدروسة، حيث أن الهيكلة الإدارية لا تعني بالضرورة التخلي عن العمال، وإنما تعني ضرورة العمل على توظيف قوة العمل من خلال هيكلة عمليات الإنتاج وليس الهيكلة الإدارية.

المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد الحلول للبطالة الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك ومدير للمشروع وكمنتج في ذات الوقت. وبالاعتماد على خبراتهم في المؤسسة الأم يمكن الاستفادة من التشابك مع هذه المؤسسة من خلال إقامة مشاريع مكملة لها. ما سبق يحتاج إلى إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب.

# أسباب البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

## السبب : تراجع الدور الحكومي كموظف رئيسي ومباشر

وهنا تستطيع الحكومة القيام بما يلي:

➡ برامج توعية بأهمية العمل الخاص والعائد الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الخاصة سواء كانت صغيرة أو متوسطة.

➡ تحسين جودة الوظائف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يقلل من التسارع إلى الوظائف الحكومية قليلة الأجر من خلال تطوير التشريعات والأنظمة.

➡ برامج لتقديم الدعم الفني والمالي في كافة مراحل عمر المشروع: مرحلة التأسيس والبناء والتطوير.

➡ توجيه برامج وخطط التعليم نحو التعليم المهني بشكل تدريجي.

➡ توجيه مخصصات التشغيل للفئة التي قد تدخل ضمن البطالة المقنعة إلى مخصصات لدعم إقامة مشاريع جديدة لهم.

إن تخلي الحكومة عن خلق المزيد من فرص العمل غير المنتجة (البطالة المقنعة) شيء جيد ولكن لا بد أن يرافقه إعادة توجيه بعض المخصصات المالية لتوجيه فئة من العاطلين عن العمل إلى مجالات منتجة بدل من دخول البطالة المقنعة. لا يتحقق ذلك إلا من خلال توجيههم نحو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

**إن مجموع تكاليف توظيف عامل واحد في القطاع الحكومي -ضمن البطالة المقنعة وغير منتج- يكفي لتمويل إقامة مشروع إنتاجي لهذا العامل، مع ملاحظة أن هذه المدفوعات تدفع لمرة واحدة، بينما الوظيفة الحكومية تحتاج إلى دفعات مستمرة على شكل رواتب ومدفوعات أخرى.**

# أسباب البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

**السبب: التوزيع غير الأمثل للموارد المحلية مع وجود توزيع غير متوازن جغرافيا لهذه الموارد.**

على الحكومات أن تعمل على توزيع مكتسبات التنمية على كافة المناطق والأقاليم في الدولة بشكل عادل، وذلك من خلال العمل على توفير البنية التحتية اللازمة والمشجعة لإقامة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ضرورة العمل على استخدام جزء من الموارد المالية في أوقات الطفرة لدعم إقامة المشروعات الجديدة وتنمية وتطوير المشروعات القائمة. وبهذا تكون الحكومات قد ساهمت في مواجهة مشكلة البطالة كبديل عن الدور التقليدي. ويعتبر كثير من الخبراء إن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد وسائل تحسين العدالة في توزيع الدخل وتوزيع مكتسبات التنمية.

إن التركيز الحاصل على العاصمة والمدن الرئيسية في توزيع الموارد في كثير من الدول العربية يؤدي إلى تركيز البنية التحتية في هذه المدن يؤدي إلى خلل في توزيع المشروعات الإنتاجية بأحجامها المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل ويزيد المناطق الفقيرة غير المخدمية فقراً. إن دعم هذه المشروعات وتشجيع إقامتها يخلق المزيد من فرص العمل ويزيد من العدالة في توزيع مكتسبات التنمية وتوزيع الدخل ويعالج الخلل الناجم عن النمو غير المتوازن والخلل في توزيع الموارد المالية وقت الطفرة.

# أسباب البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

السبب : ضعف التوجه إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: عدم إعطاء القدر الكافي من الاهتمام لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال خلق البيئة المناسبة.

- وهذا ممكن من خلال:
- تعزيز دور المصارف في تمويل المشروعات.
- الحد من تعقيد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع.
- تقليل التكاليف الإدارية اللازمة لتأسيس المشروع.
- برامج تدريب وتأهيل لأصحاب المشروعات القائمة أو المشروعات قيد التأسيس.
- برامج توعية وورش عمل تبين أهمية قطاع المشروعات على المستوى الكلي والجزئي واثار هذا القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

إذا كان احد أسباب البطالة هو ضعف الاهتمام والتوجه نحو هذه المشروعات، فإن الحل يكمن في عكس السبب أي ضرورة الإيمان بأن هذه المشروعات هي أهم ركائز مواجهة البطالة والعمل ضمن هذا النطاق، والتجارب والحقائق والأرقام تثبت ذلك. وهذا يحتاج إلى تضافر جهود العاطلين عن العمل (الريادة والمبادرة) والحكومة (تشريعات وقوانين مساعدة)، القطاع الخاص (مؤسسات التمويل) والمؤسسات الدولية (الدعم المالي والفني).



# أسباب البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

السبب: تدني مستوى الروح الريادية وحب المبادرة بين الأفراد وغياب الأفكار التي تزيد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبالتالي نزيد من فرص العمل. وهنا لا بد من:

⑩ العمل على تعزيز الروح الريادية لدى العاطلين عن العمل ابتداء من المراحل التعليمية الأولى.

⑩ تشجيع المبادرات الشخصية وتبنيها.

⑩ برامج توعية بأهمية الريادية والعمل الحر وبأهمية وفوائد تأسيس مشروع خاص.

⑩ الخرائط الاستثمارية.

⑩ استهداف العاطلين عن العمل في أماكنهم

وعليه، فإنه الحث على الريادة وتشجيعها يعني المزيد من الأفكار والمبادرات ومزيد من المشروعات ومزيد من التشغيل.

إن الانجازات والمشاريع الكبيرة والهائلة تبدأ بفكرة صغيرة رائدة يتم ترجمتها على أرض الواقع إلى كيان قانوني ومشروع منتج أي إلى مشروع إنتاجي أو خدمي بالحجم المناسب. هذا كله ينطوي على خلق المزيد من فرص العمل ويقلل البطالة. وعليه، فإنه الحث على الريادة وتشجيعها يعني المزيد من الأفكار والمبادرات ومزيد من المشروعات ومزيد من التشغيل.

# أنواع البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

**البطالة الهيكلية:** يمكن استخدام هذه المشروعات في الحد من هذا النوع من البطالة من خلال:

⑩ **الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية** (التشابك) للقطاعات الرائدة من خلال تشجيع إقامة مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة مكملية للمشروعات العاملة في هذه القطاعات.

⑩ **يجب العمل على إعادة توجيه جزء من العاملة العاطلة عن العمل نتيجة لأسباب تتعلق بهيكل وتركيبية الاقتصاد نحو القطاعات التي تحتاج إلى عمالة مؤهلة وهناك طلب متزايد على إنتاجها.**

⑩ **تشجيع عملية التنمية المتوازنة ومعالجة** أي خلل من خلال توجيه هذه المشروعات إلى القطاع الذي يعاني من تراجع في أهميته النسبية في الإنتاج والتشغيل.

⑩ **الخرائط الاستثمارية** تساعد بشكل كبير في اختيار المشروعات الأكثر جدوى.

مزيد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأقل نموا يعني مزيد من النمو المتوازن. لا بد من الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية مع القطاع الرائد من خلال إقامة مشاريع مكملة له وبمختلف الأحجام، بحيث تستفيد هذه المشروعات من منتجاته أو تزوده بالمواد الأولية اللازمة (عملية التشبيك).

# أنواع البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

**البطالة الموسمية: يمكن استخدام هذه المشروعات في الحد من هذا النوع من البطالة من خلال:**

- ⑩ تشجيع إقامة مشروعات بمختلف الأحجام تحافظ على استمرارية الخدمة أو السلعة في غير موسمها لحين بداية الموسم القادم.
- ⑩ تسهيل فرصة الحصول على فرصة عمل خارج الموسم
- ⑩ تشجيع إقامة المشروعات المكملية للمشروعات الموسمية.
- ⑩ تشجيع فكرة المزرعة المتكاملة والتمويل الريفي وفكرة التشبيك ليتم التخلص من موسمية الإنتاج.

إن تنوع مجالات عمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وما تمتاز به من مرونة وقدرة على التكيف، وما تمتاز به من روابط أمامية وخلفية في شتى مجالات الإنتاج يجعل منها حل أمثل لمواجهة البطالة الموسمية. ولكن هذا يحتاج إلى تخطيط ممنهج ورغبة من العامل نفسه.

# أنواع البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

البطالة المقنعة: يمكن استخدام هذه المشروعات في الحد من هذا النوع من البطالة من خلال:

- ⑩ توجيه العمالة الزائدة (البطالة المقنعة) نحو العمل الحر وذلك من خلال برامج التوعية والتدريب المخصصة التي تبرز أهمية العمل المنتج والحر.
- ⑩ إبراز الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات والأفكار الصغيرة مقارنة بعوائد الوظيفة الحكومية.
- ⑩ يمكن إعادة توجيه مخصصات الرواتب والأجور من النفقات الجارية إلى صندوق يستخدم لدعم إقامة وتطوير المشروعات الصغيرة.
- ⑩ يجب العمل على تحسين جودة الوظائف في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقليل الفجوة بينها وبين جودة العمل في الوظائف الحكومية.
- ⑩ توجيه مخصصات التشغيل للفئة التي قد تدخل ضمن البطالة المقنعة إلى مخصصات لدعم إقامة مشاريع جديدة لهم.

المشروعات الإنتاجية أو الخدمية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والتي تضمن للباحث عن عمل مناسب وبجودة عالية وبدخل أعلى، هي الوسيلة الأمثل التي تجعله اقل ميولاً إلى الوظيفة الحكومية -البطالة المقنعة- ذات الأجر المحدود والتي تقيد به بأوقات عمل طويلة وتخضعه لسيطرة مديره. أما المشروع الخاص فهو ملكه ويديره بنفسه. خصائص هذه المشروعات والتي من أهمها تدني رأس المال المطلوب وانخفاض تكلفة خلق فرصة عمل مقارنة بتكلفة خلق وظيفة حكومية يزيد من أهميتها في هذا المجال. إن مجموع تكاليف توظيف عامل واحد في القطاع الحكومي -ضمن البطالة المقنعة وغير منتج- يكفي لتمويل إقامة مشروع إنتاجي لهذا العامل، مع ملاحظة أن هذه المدفوعات تدفع لمرة واحدة، بينما الوظيفة الحكومية تحتاج إلى دفعات مستمرة على شكل رواتب ومدفوعات أخرى.



# أنواع البطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

➡ البطالة الدورية:

➡ المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الحل الأمثل لمواجهة هذا النوع من البطالة، فهي أكثر المشروعات مرونة وقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية، وتستمد هذه القدرة من خصائصها.

يمكن إدراك دور هذه المشروعات في التعامل مع البطالة الدورية من خلال مراجعة التطورات التي تبعت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مؤخراً، حيث يلاحظ أن معظم الوظائف التي فقدت كانت في المشاريع الكبيرة، بينما كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأقل تأثراً نسبياً وذلك بسبب مرونتها وقدرتها على التكيف.

## محددات دور هذه المشروعات

- ➡ فشل السوق: العوائق المتعلقة بالحصول على التمويل
- ➡ العوائق المؤسسية والمتعلقة بإجراءات التسجيل والتأسيس
- ➡ العوائق التعليمية: نقص المعارف والمهارات
- ➡ العوائق الثقافية: ثقافة العيب
- ➡ قلة وارتفاع تكلفة الأراضي المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: ارتفاع التكاليف
- ➡ عدم وجود إستراتيجية شاملة تنظم عمل هذه المشروعات وتراعي خصوصيته وتوجهه نحو مزيد من التطور والنمو في غالبية الدول العربية.

# محددات دور هذه المشروعات

- عدم وجود إستراتيجية شاملة تنظم عمل هذه المشروعات وتراعي خصوصيته وتوجهه نحو مزيد من التطور والنمو في غالبية الدول العربية.
- العوائق الفنية : نقص الدعم الفني
- تدني مستوى جودة الوظائف في هذه المشروعات.
- تدني مستوى بيئة الأعمال بالنسبة لهذه المشروعات كما هو واضح من البند السابق.
- عدم ملائمة التشريعات والقوانين التي تحكم نشأة هذه المشروعات منذ مرحلة التأسيس إلى مرحلة التطوير.
- ضيق حجم السوق المتاحة أمام ظهور مزيد من هذه المشروعات المجدية اقتصاديا والقبالة للاستمرار.
- نقص الثقافة الريادية والإدارية والائتمانية لدى الفئات المستهدفة والعاطلين عن العمل.
- عدم وجود تقييم للنشاطات والمشاريع الداعمة للقطاع بحيث يتم تعظيم الاستفادة منها من خلال تجاوز الأخطاء.
- التركيز على قطاع واحد - الصناعة مثلاً.
- عدم دراسة جدوى غالبية المشروعات الاقتصادية اثناء مرحلة التأسيس.
- عدم توفر الكفاءة الإدارية لدى صاحب المشروع.
- ارتفاع تكاليف التسويق.

# محددات دور هذه المشروعات

1. بيئة ممارسة أنشطة الأعمال Business Environment

2. جودة الوظائف

3. صعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية Access to Markets

4. صعوبة الوصول إلى التمويل والحصول على التمويل Access to Fund

5. صعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني Access to Technical Support

# المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال					
الدولة	2011	2012	الدولة	2011	2012
السعودية	10	12	اليمن	94	99
الإمارات	35	33	مصر	108	110
قطر	38	36	فلسطين	126	131
البحرين	33	38	سوريا	136	134
تونس	40	46	السودان	135	135
عمان	53	49	الجزائر	143	148
الكويت	71	67	موريتانيا	162	159
المغرب	115	94	العراق	159	164
الأردن	95	96	جيبوتي	167	170
المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2012.					

# المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال

ومن أهم مؤشرات القيام بالأعمال ما يلي:

- المؤشرات التي تتعلق بتأسيس مشروع ما وتشمل: عدد الإجراءات اللازمة، الوقت اللازم بالأيام وتكلفة تأسيس مشروع كنسبة من متوسط الدخل الفردي.
- مؤشرات تتعلق بمدى سهولة تسجيل مشروع وتشمل: عدد الإجراءات اللازمة والوقت اللازم لتأسيس مشروع.
- مؤشرات تتعلق بترخيص وبناء المشروع وتشمل عدد الإجراءات اللازمة والوقت اللازم للبناء .
- مؤشرات تتعلق بعملية التوظيف.
- مؤشرات تتعلق بإنفاذ العقود وتشمل عدد الإجراءات اللازمة والوقت اللازم.
- مؤشر حماية المستثمر وهو مؤشر الكشف.
- <sup>46</sup>مؤشر إغلاق المشروع والفترة اللازمة لحل مشكلة الإفلاس.

## Doing Business Indicators مؤشرات بيئة الأعمال في بعض الدول العربية

تراخيص الإنشاءات Construction Permits		التسجيل Registration		تأسيس مشروع Starting a Business			الدولة
الوقت اللازم للبناء/الأيام	عدد الإجراءات اللازمة للبناء	الوقت اللازم/أيام	عدد الإجراءات اللازمة	التكلفة % متوسط الدخل	الوقت اللازم/ أيام	عدد الإجراءات اللازمة	
240	22	47	11	12.1	24	14	الجزائر
218	25	72	7	16.1	7	6	مصر
215	14	8	5	75.9	77	11	العراق
87	19	21	7	49.5	13	8	الأردن
104	25	55	8	1	35	13	الكويت
211	20	25	8	78.2	9	5	لبنان
162	19	47	8	16	12	6	المغرب
242	16	16	2	2.2	12	5	عمان
94	17	2	2	7.7	5	4	السعودية
271	19	9	6	36	36	10	السودان
128	26	18	4	27.8	17	7	سوريا
84	20	39	4	5.7	11	10	تونس
64	17	2	1	6.2	15	8	الإمارات
199	21	47	7	55	49	11	فلسطين
107	15	19	6	82	12	6	اليمن
76	19	16	10	5.6	76	19	قطر

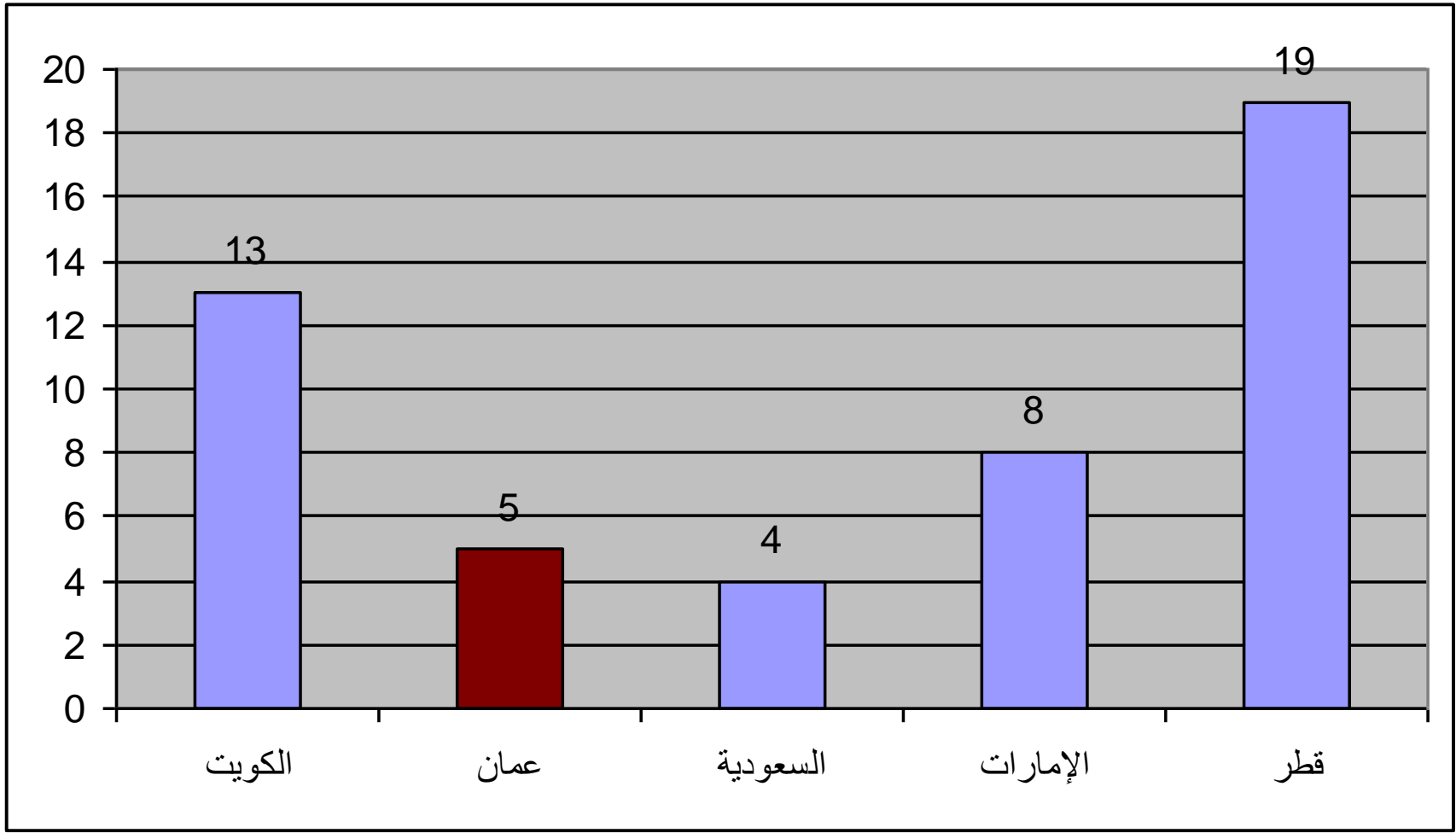
Source: The World bank, World Development Indicators, 2011.

Business Environment: Doing Business Indicators مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية					
الدولة	توظيف العمال Employing Workers	أنفاذ العقود Enforcing Contracts	حماية المستثمرين Protecting Investors	أغلاق المشروع Closing a Business	
	مؤشر صعوبة التوظيف Rigidity of Employment Index (0- 100 least to most rigid	عدد الإجراءات	الوقت اللازم /أيام	مؤشر الكشف Disclosure index (0-10 least to most disclosure)	الوقت اللازم للإفلاس/السنة Time to Resolve insolvency-years
الجزائر	41	46	630	6	2.5
مصر	27	41	1010	8	4.2
العراق	24	51	520	4	.
الأردن	24	38	689	5	4.3
الكويت	0	50	566	7	4.2
لبنان	25	37	721	9	4
المغرب	60	40	670	6	1.8
عمان	13	51	598	8	4
السعودية	21	43	635	9	1
السودان	26	53	810	5	.
سوريا	20	55	872	6	4.1
تونس	40	29	565	5	1.3
الإمارات	7	49	527	4	5.1
فلسطين	31	44	100	6	.
اليمن	24	36	520	6	3
قطر	13	43	570	5	2.8

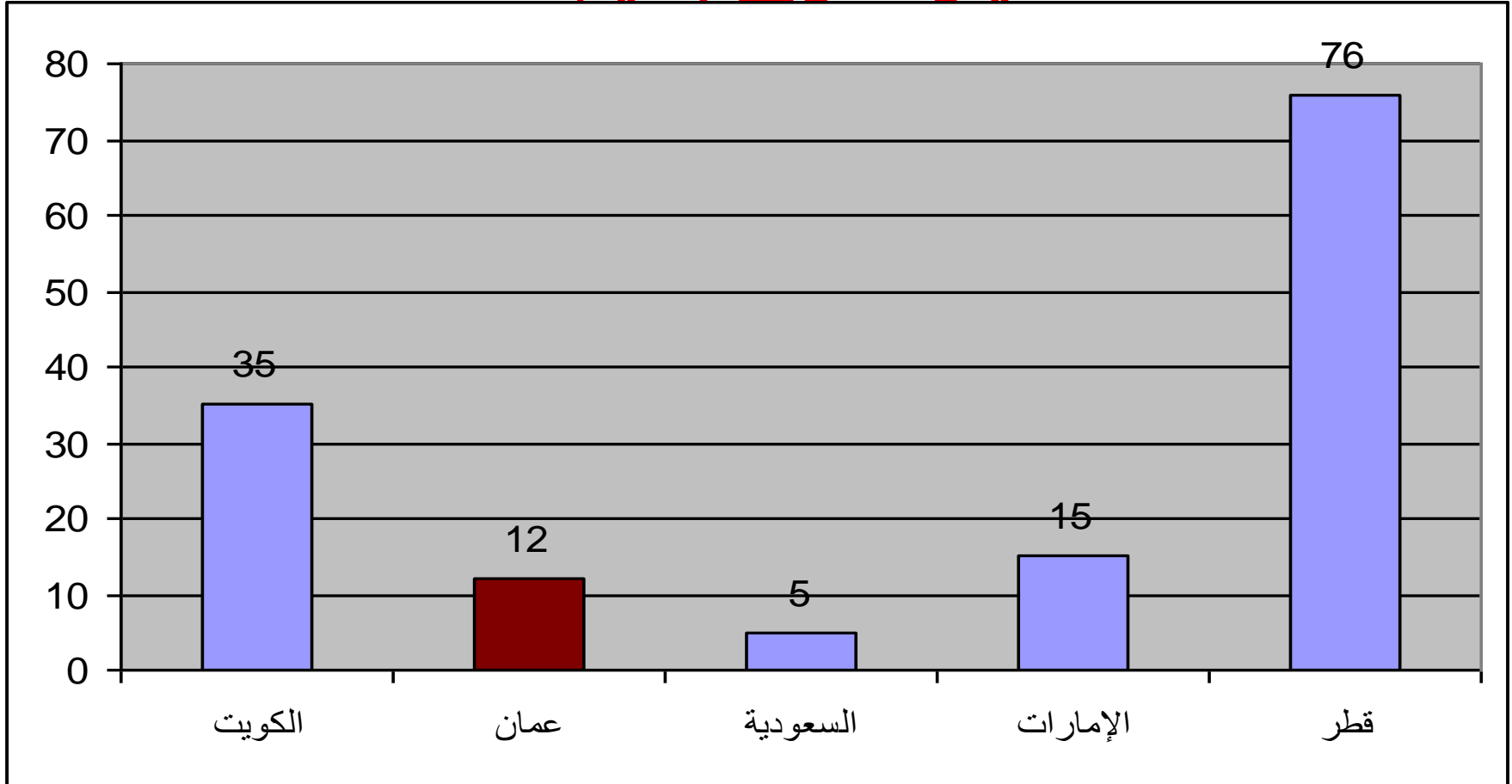
Source: The World bank, World Development Indicators, 2011.



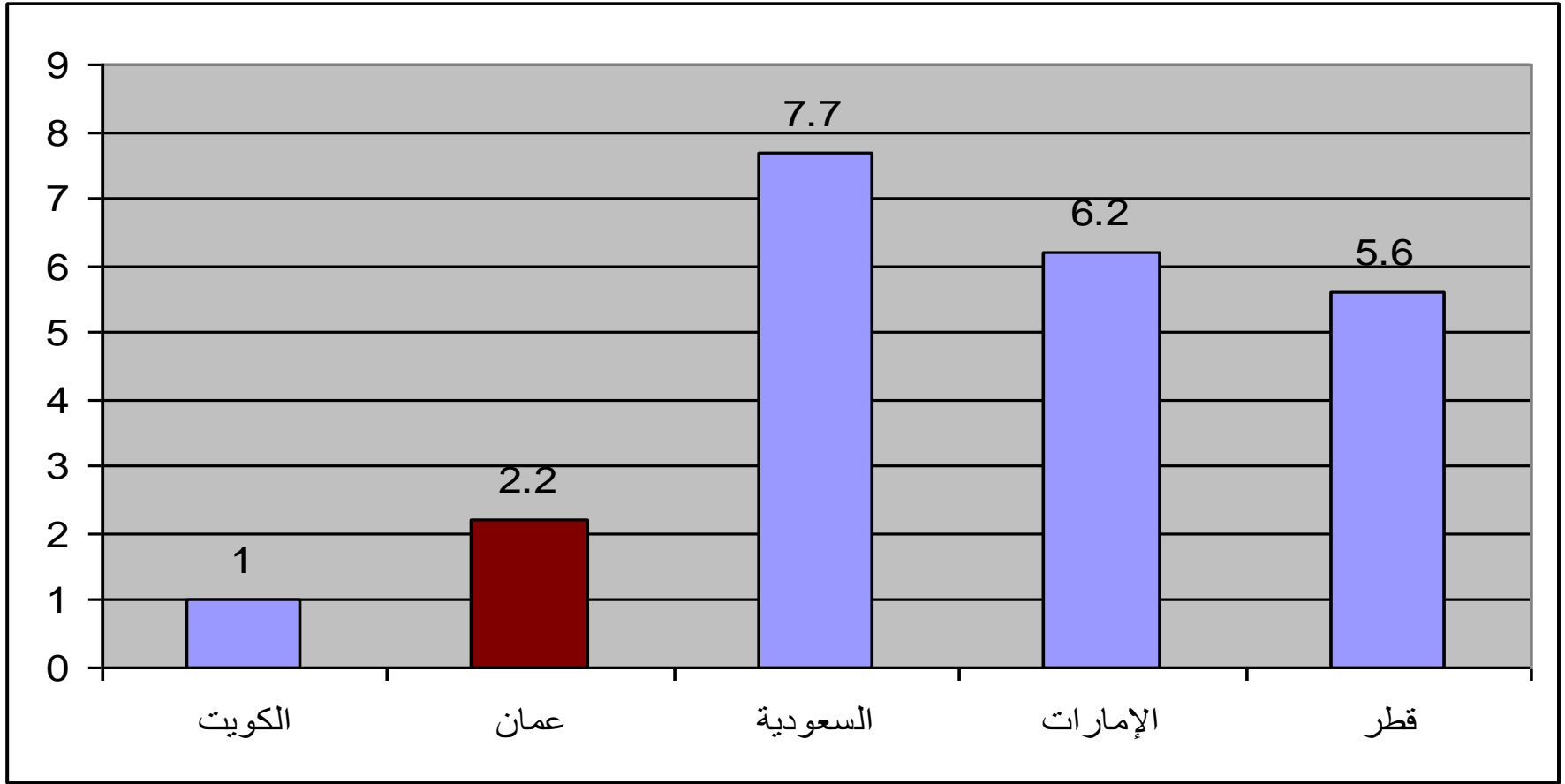
## مؤشرات تأسيس المشروع - عدد الإجراءات اللازمة



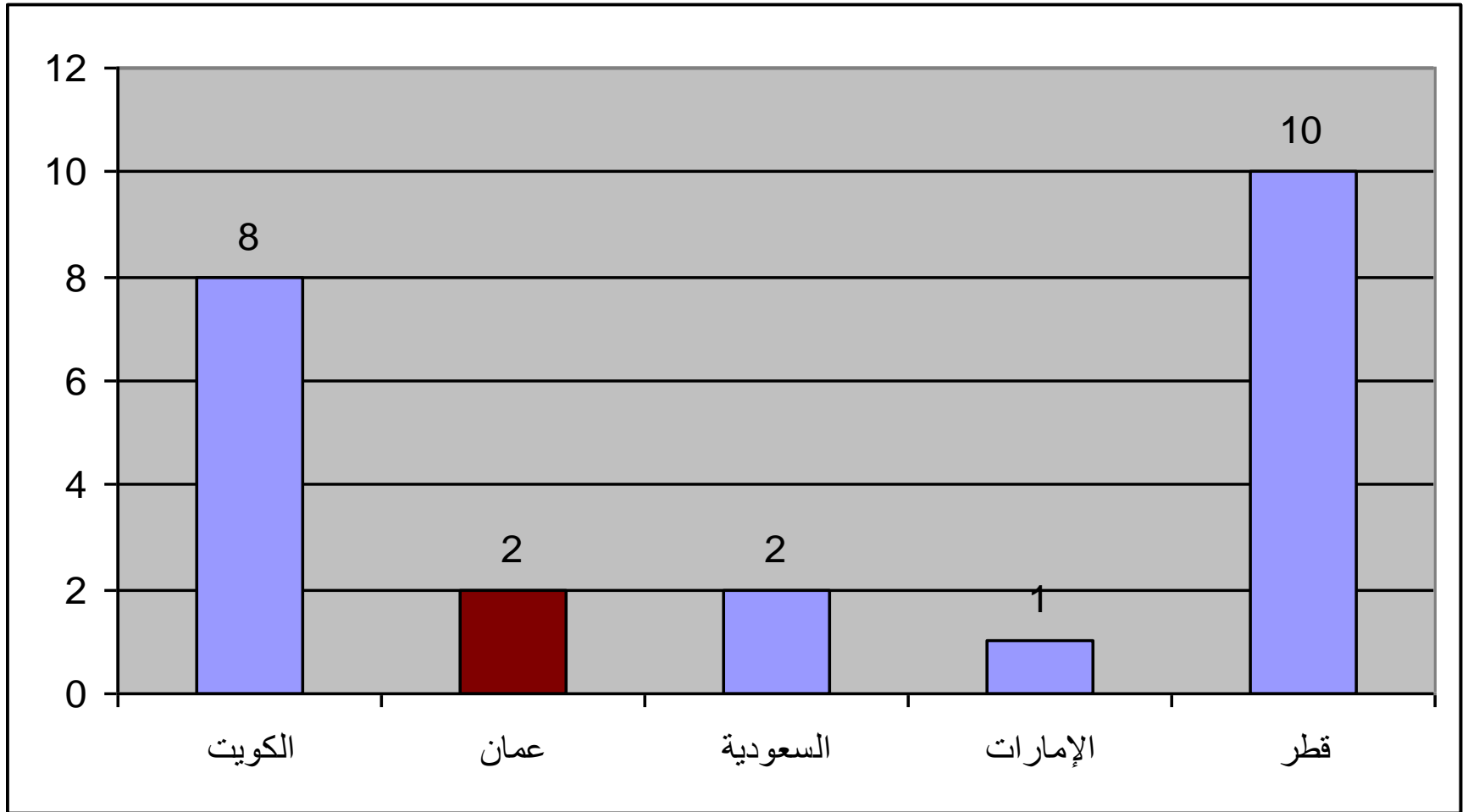
# مؤشرات تأسيس المشروع - الوقت اللازم لتأسيس مشروع بالأيام



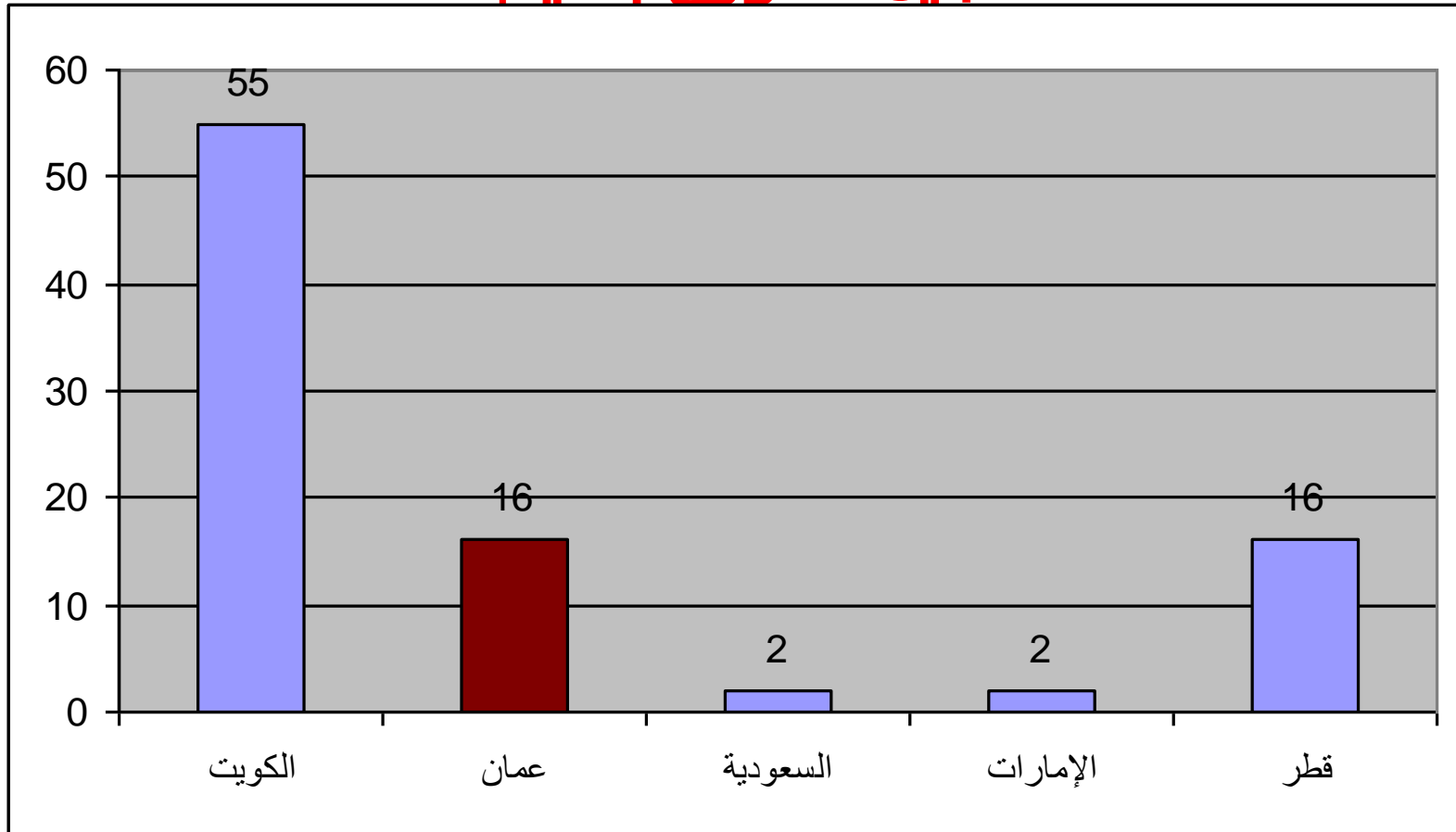
## مؤشرات تأسيس المشروع - التكلفة اللازمة لتأسيس مشروع كنسبة من متوسط الدخل



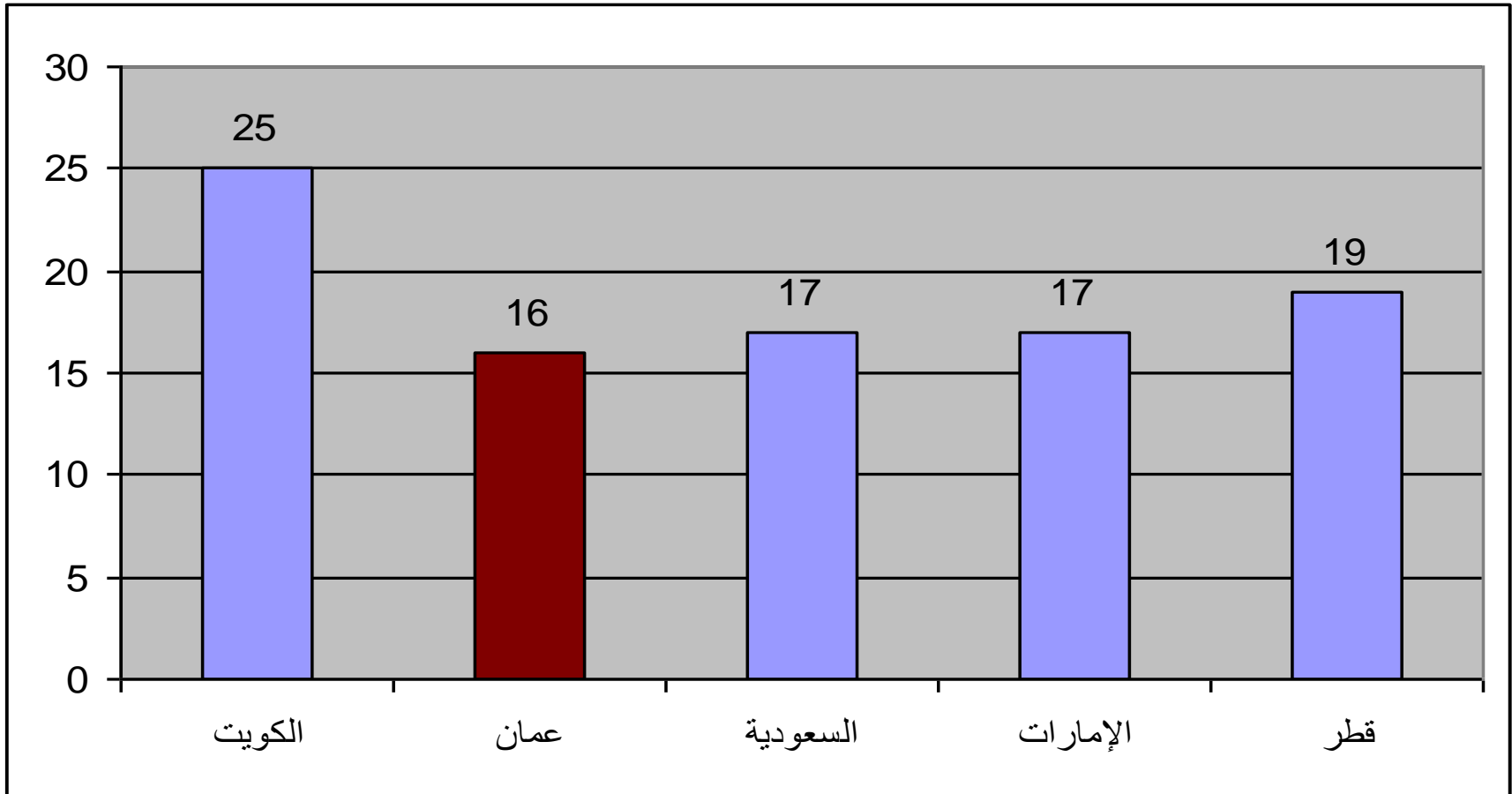
## مؤشرات تسجيل المشروع - عدد الإجراءات اللازمة



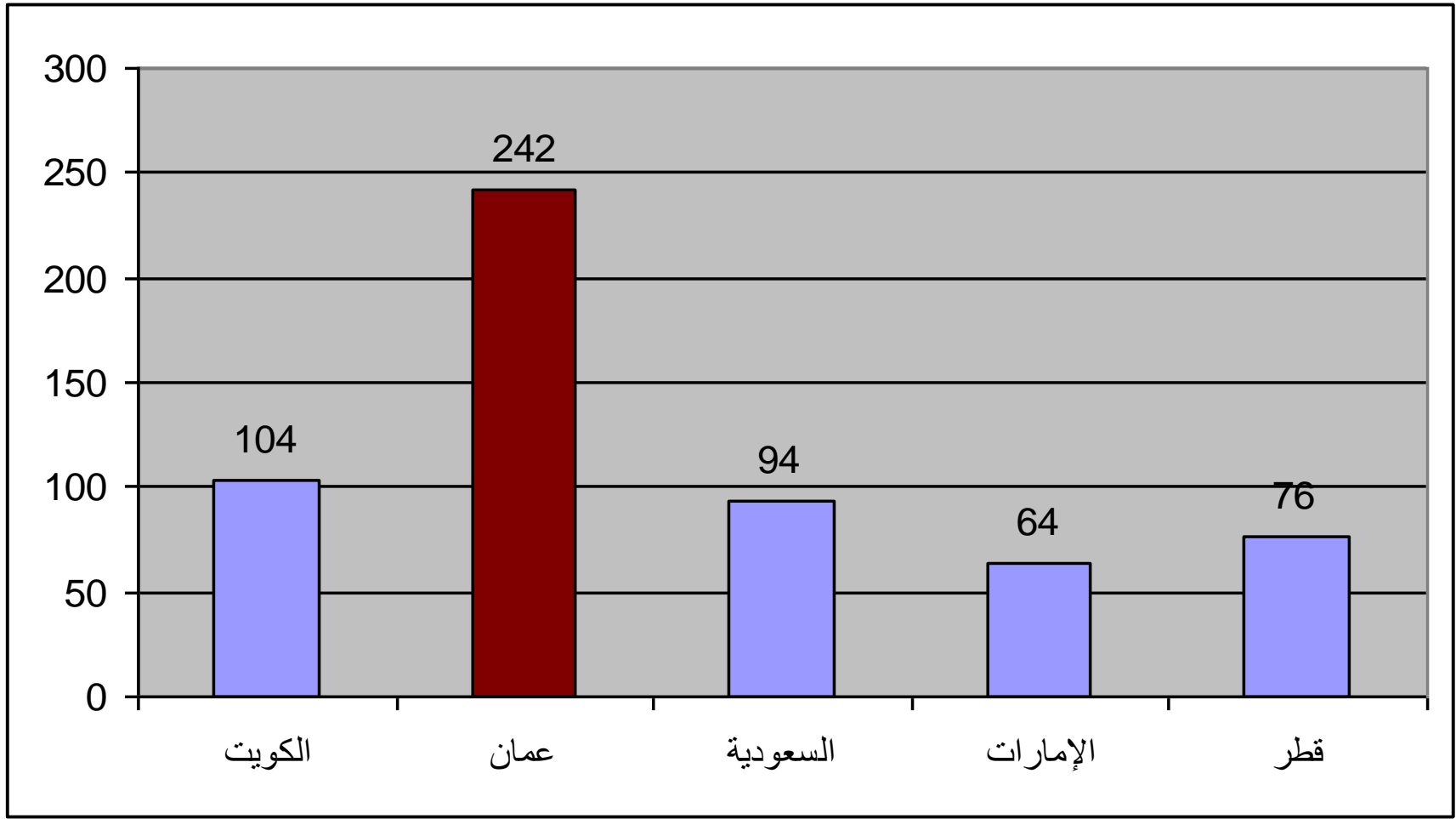
## مؤشرات تسجيل المشروع - الوقت اللازم لتسجيل مشروع بالأيام



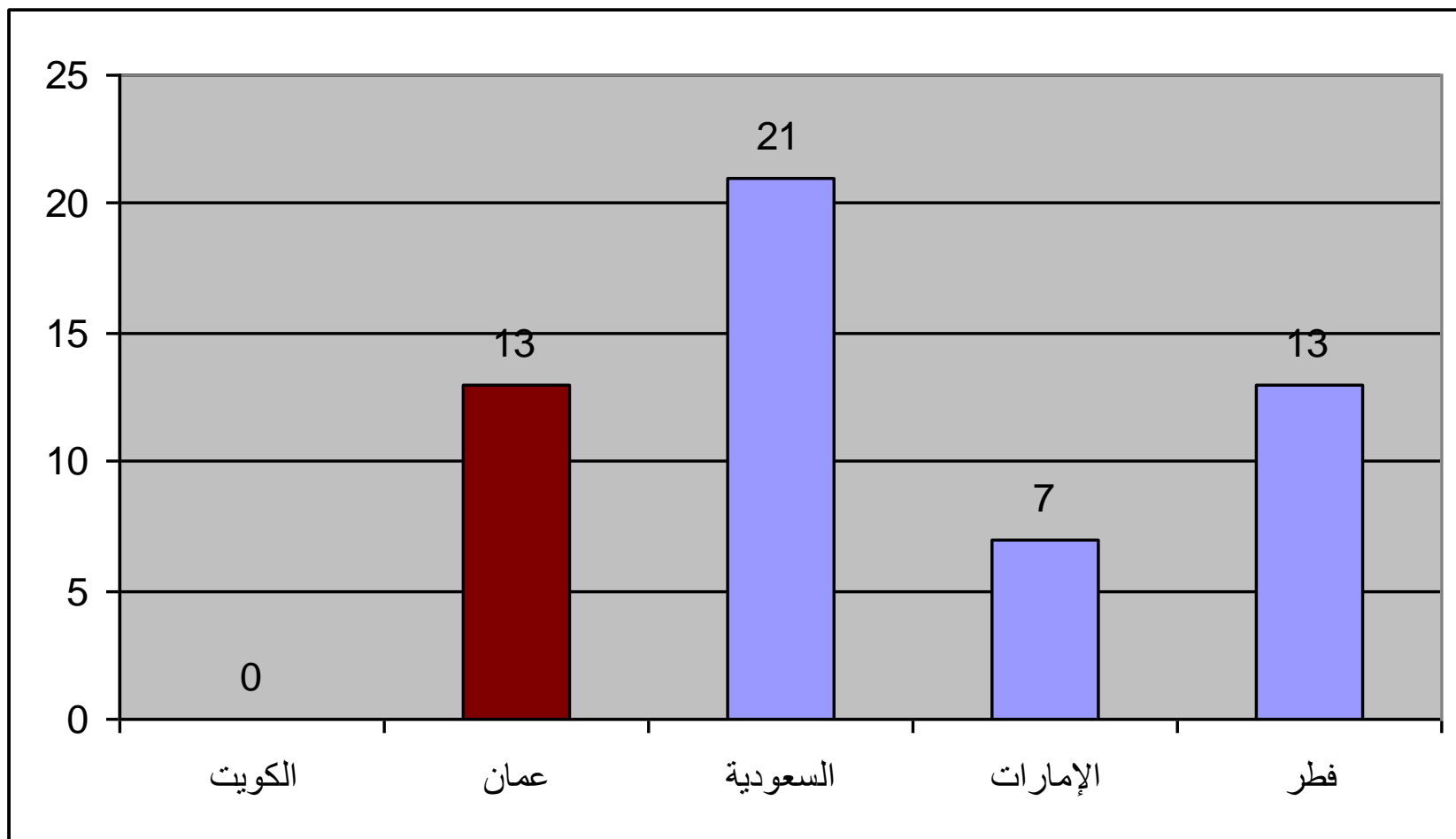
# مؤشرات تراخيص الإنشاءات- عدد الإجراءات اللازمة للحصول على ترخيص الإنشاءات



# مؤشر ترخيص الإنشاءات- الوقت اللازم للبناء بالأيام

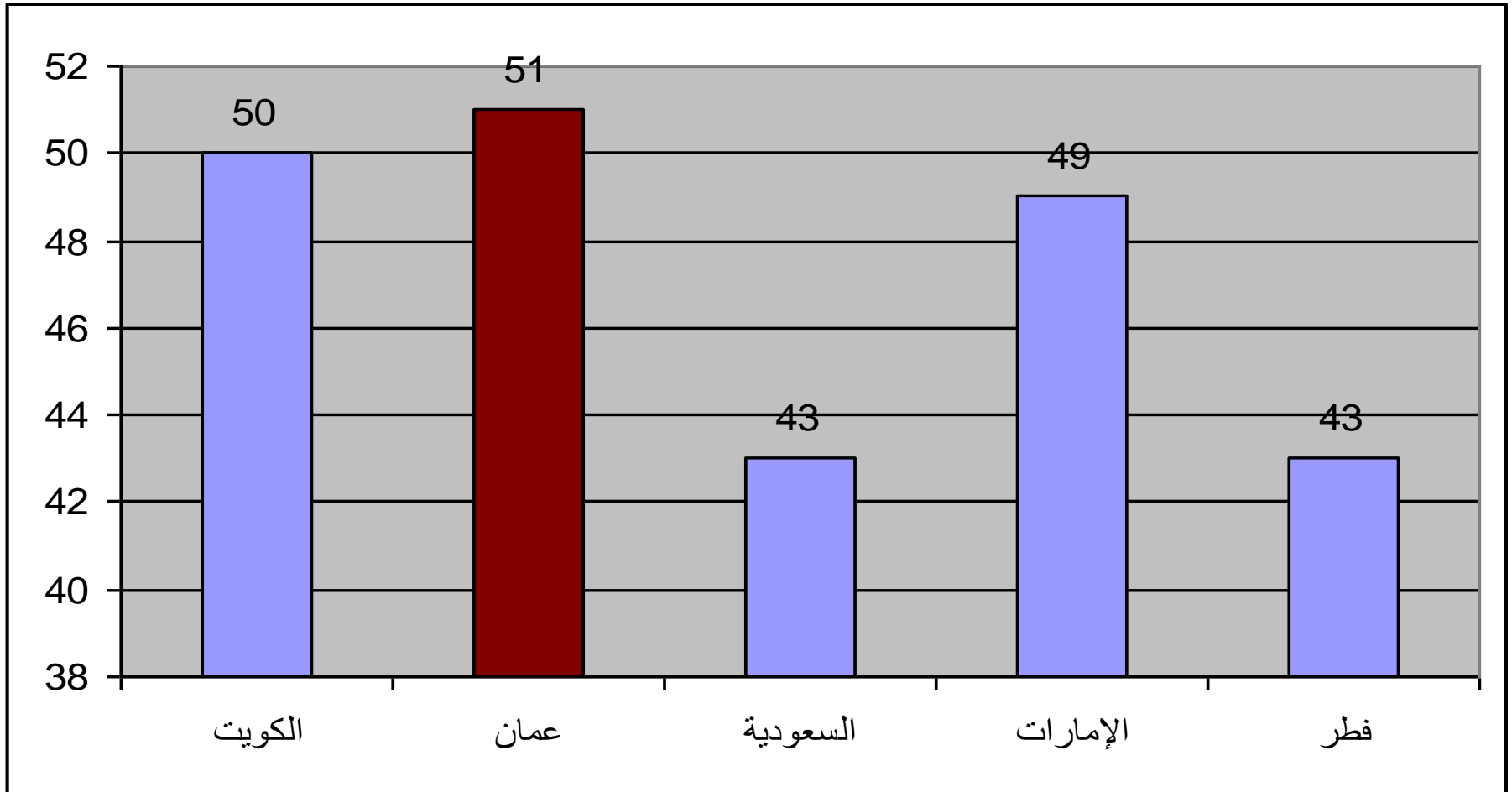


# مؤشر توظيف العمال Rigidity of Employment Index (0-100 least to most rigid)

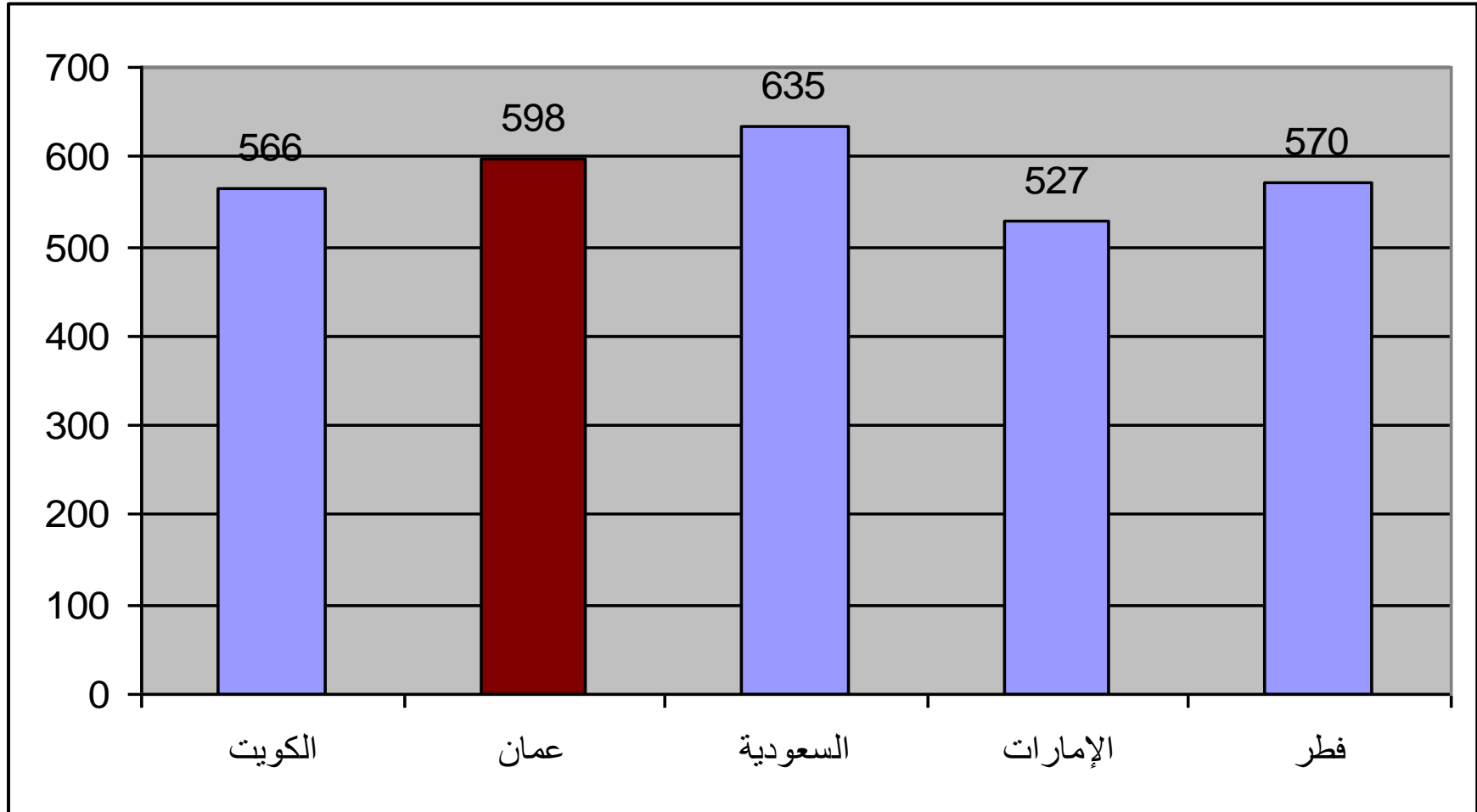




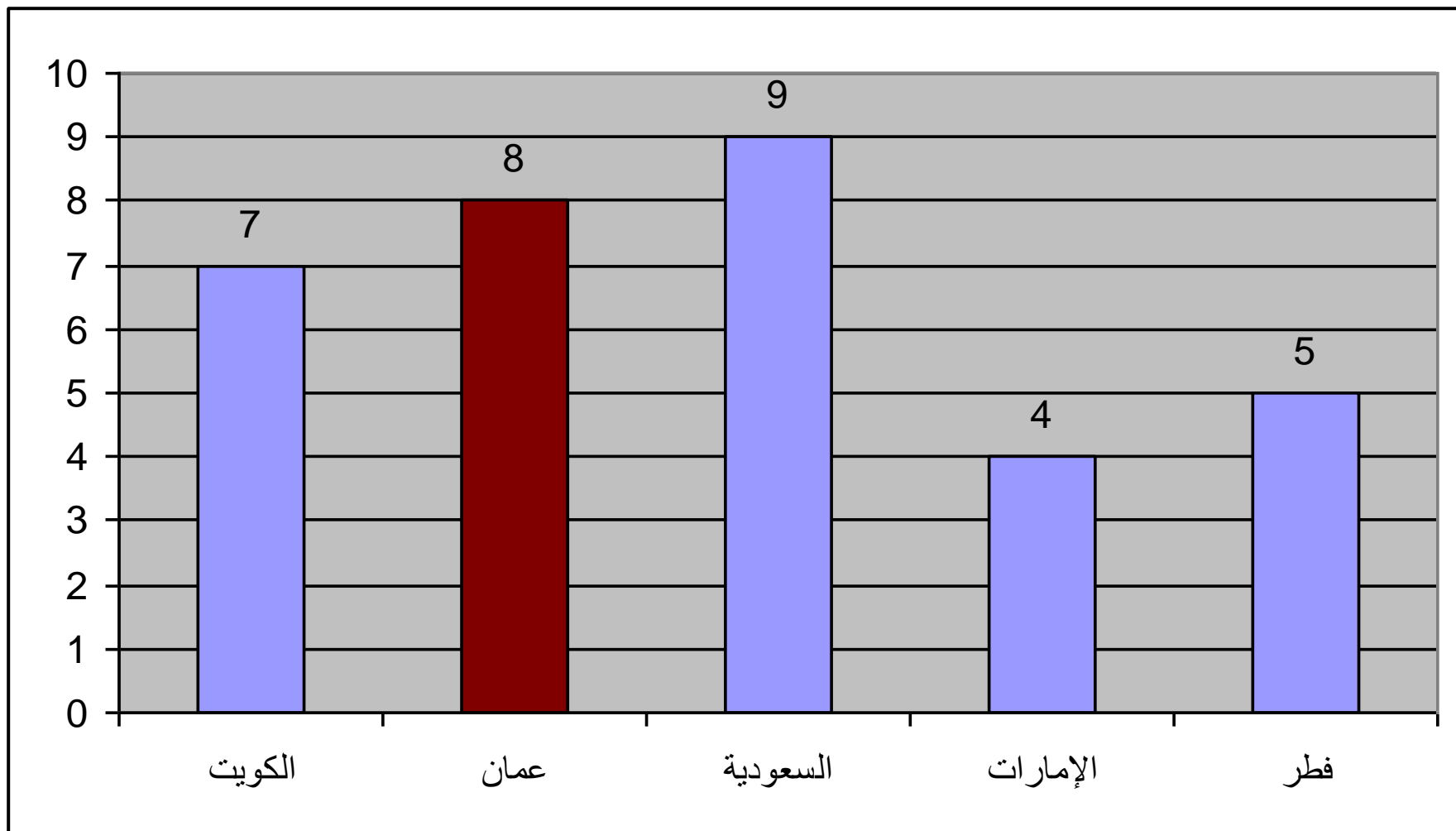
## مؤشر إنفاذ العقود - عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود



## مؤشر إنفاذ العقود - الوقت اللازم لإنفاذ العقود بالأيام

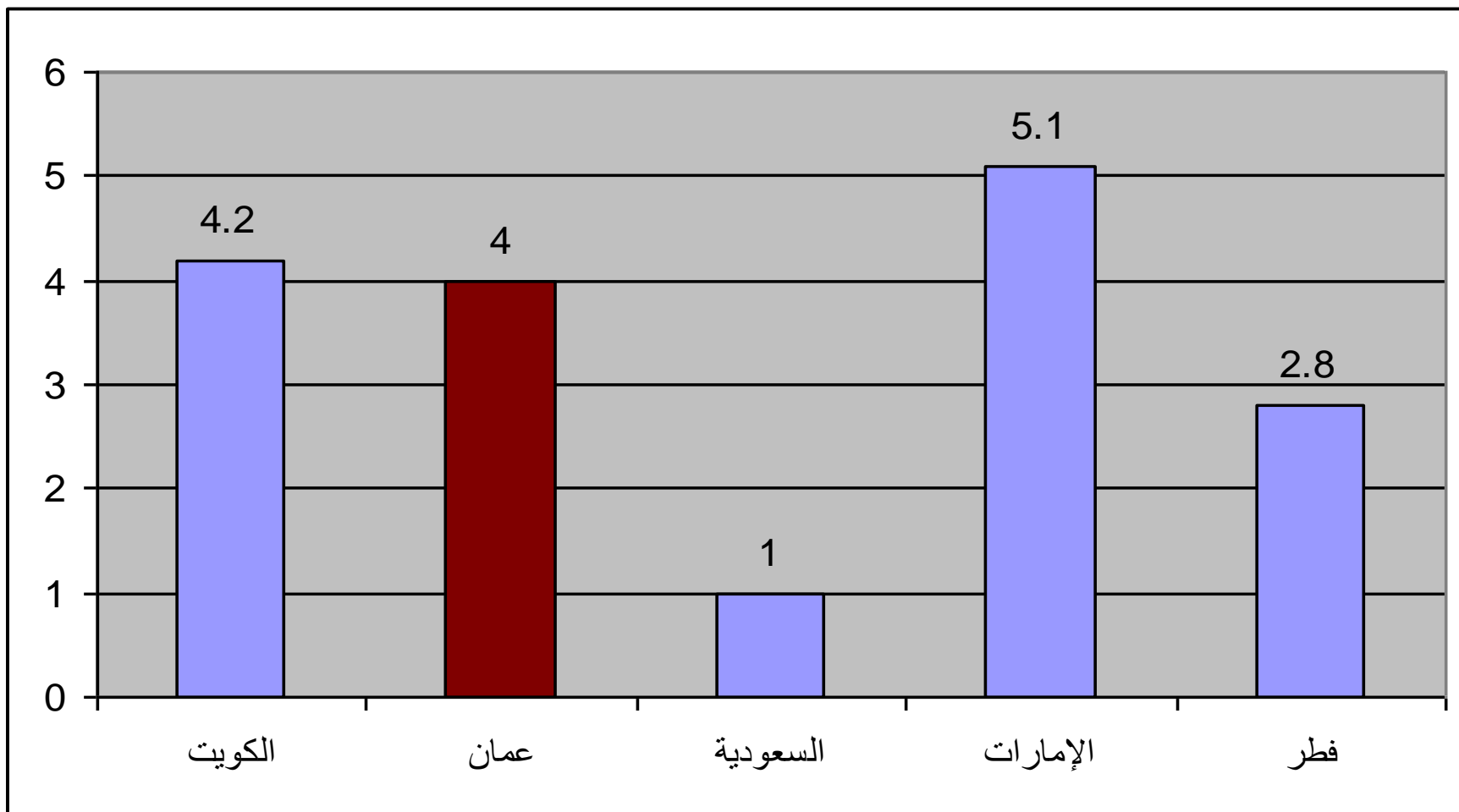


# مؤشر حماية المستثمرين - مؤشر الكشف Disclosure Index (0-10 least to most disclosure)



# مؤشر إغلاق المشروع

## Time to resolve Insolvency - years



# المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال

أهم مؤشرات بيئة الأعمال بناء على المعلومات المستقاة من مسح المؤسسات. ومن هذه المؤشرات: إن كان هناك مسح للمؤسسات

- مؤشرات تتعلق باللوائح والضرائب وتشمل الوقت اللازم للتعامل مع المسؤولين كنسبة من الوقت المخصص للإدارة و متوسط عدد المقابلات مع مندوب الضرائب .
- مؤشرات تتعلق بالتراخيص وتشمل الوقت اللازم للحصول على الترخيص.
- مؤشرات تتعلق بالفساد وتشمل نسبة المؤسسات التي تدفع مدفوعات غير رسمية.
- مؤشرات تتعلق بالجريمة وأثرها على المؤسسات وتشمل قيمة خسارة نتيجة الجريمة كنسبة من المبيعات.
- **مؤشرات أخرى مثل:**
- نسبة المؤسسات التي لا تعلن كل مبيعاتها لأغراض الضرائب
- قيمة الخسارة نتيجة لانقطاع الكهرباء كنسبة من المبيعات
- نسبة المشاريع التي حصلت على شهادات جودة لمنتجاتها.
- نسبة المؤسسات التي تساهم في ملكيتها أنثى
- نسبة المؤسسات التي تستخدم قروض بنكية لتمويل الاستثمار
- <sup>61</sup>نسبة المؤسسات التي تقدم تدريب

## Business Environment: مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية: مسح المؤسسات Enterprise Survey

الدولة	% المؤسسات التي سجلت رسمياً عند بدء التشغيل	% المؤسسات التي تساهم في ملكيتها أنثى	% المؤسسات التي تستخدم قروض بنكية لتمويل الاستثمار	الخسارة نتيجة لانقطاع الكهرباء (% من المبيعات)	% المؤسسات الحاصلة على شهادة جوده	عدد الأيام اللازم لتخليص الصادرات من الجمارك	% المؤسسات التي تقدم تدريب
الجزائر	98.3	15	8.9	4	5	14.1	17.3
مصر	14.3	34	5.6	3.4	21.1	6.2	21.7
الأردن	.	13.1	8.6	1.7	15.5	3.8	23.9
لبنان	.	27.9	53.5	6	20.9	6.7	67.8
المغرب	86	3.1	12.3	1.3	3.3	1.8	24.7
عمان	.	.	31	4.2	10.8	3.4	20.9
سوريا	.	.	7.6	8.6	7.4	5.9	21
فلسطين	.	18	4.2	4.6	18.2	6	21.5

Source: The World bank, World Development Indicators, 2009, PP: 274-276.

## Business Environment: مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية: مسح المؤسسات Enterprise Survey

الدولة	السنة	اللوائح والضرائب Regulations and Tax	التصاريح والتراخيص	الفساد Corrupti on	الجريمة Crime
		الوقت اللازم للتعامل مع المسؤولين % من الوقت المخصص لِلإدارة	متوسط عدد المقابلات مع مندوب الضرائب	الوقت اللازم للحصول على الترخيص	% المؤسسات التي تدفع مدفوعات غير رسمية
الجزائر	2007	25.1	2.3	19.3	0.9
مصر	2008	8.8	3.4	90.6	3
الاردن	2006	6.7	1.7	6.4	1
لبنان	2006	12	3.2	.	5
المغرب	2007	10.4	9	3.4	0
عمان	-	.	4.4	12.8	33.2
سوريا	2003	10.3	4.4	.	.
فلسطين	2006	5.7	1.7	21.3	13.3

Source: The World bank, World Development Indicators, 2011.

# جودة الوظائف

تتسم جودة الوظائف في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصفات عديدة يمكن تقييمها. ومتى وجدت البيانات ذات الصلة، يمكن قياس جودة الوظائف باعتبار ثلاث مجالات واسعة.

⑩ مسائل تتعلق بجودة الوظائف تتبع من الترتيبات التعاقدية بين مالك المشروع ومدراء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعمالهم. وهي تتضمن مسائل كمستويات الأجر (مستوى الدخل، المنافع الإضافية، المنافع غير الأجر، ساعات العمل)، الأمن الوظيفي (استخدام عقود العمل، مدة العقد)، الحماية الاجتماعية (توفير برامج التأمين الصحي والتأمين على الحياة وتأمين الإعاقة وتأمين البطالة، إضافة إلى برامج التعاقد والعناية بالطفل ومنافع الأمومة)، الحرية النقابية (الحق في تأسيس نقابات) ن الاختيار الحر للوظيفة (غياب العمل القسري وترتيبات الاستغلال في العمل).

⑩ مسائل تتعلق بجودة الوظائف ترتبط بالبيئة حيث يتواجد العمال، وتتضمن الوقاية من الحوادث الوظيفية والأمراض، وحصر المخاطر البيئية، وحماية الصحة في مكان العمل. ويمكن تقييم ظروف العمل الجسدية بقياس المساحة المخصصة للعمال ومرافق الطعام والمرافق الصحية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات النساء والرجال.

⑩ مسائل تتعلق بجودة الوظائف مرتبطة بالاستثمار في إنتاجية العامل وتقدمه. وهي تشمل تطوير الموارد البشرية (توفير فرص التعليم والتدريب، إمكانيات الترقية، والمحفزات للتحسن)، والترتيبات الإدارية والتنظيمية (ممارسات العلاقات الصناعية وتمثيل الموظفين أو المشاركة في الإدارة).



# الوصول للأسواق المحلية والخارجية

وهنا لا بد من إيجاد بعض الآليات والإجراءات التي تمكن غرف الصناعة والتجارة من القيام بدورها في مساعدة هذه المشاريع في الوصول للأسواق المحلية والخارجية ومنها:

1. التنسيق مع الحكومة في مجال تحسين الخدمات التصديرية
2. مساعدة المشاريع في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية
3. مساعدة المشاريع في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية
4. العمل على تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الحالية
5. المراجعة الدورية للاتفاقيات المبرمة
6. اقتراح أسواق جديدة من خلال اتفاقيات وتوقيع مذكرات تفاهم تجارية
7. اعداد دراسات متخصصة في هذا المجال
8. ورش عمل تدريبية في كيفية إجراء الدراسات السوقية والتسويقية
9. تفعيل عمليات التشبيك مع الغرف الصناعية العربية والصديقة
10. تنظيم معارض محلية وخارجية للتعريف بالمنتجات المحلية

# الوصول إلى التمويل

أما الآليات والإجراءات التي تمكن غرف الصناعة والتجارة من القيام بدورها في مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل

1. التقليل من البيروقراطية
2. ورش عمل لتوعية الأعضاء بمصادر التمويل
3. التشبيك
4. ندوات لتعليم الأعضاء المفاضلة بين مصادر التمويل
5. منشورات تبين المنتجات المصرفية والمالية التي يحتاجها الأعضاء وبشكل مستمر
6. دورات تدريبية متخصصة في الأمور المالية
7. تنظيم ندوات لتعريف المؤسسات المالية بالاحتياجات الحقيقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
8. دراسات للتعرف على الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
9. تنظيم لقاءات بين ممثلي القطاع وممثلين عن القطاع المالي
10. الحصول على عروض تمويلية وبتكلفة تفضيلية
11. دورات تدريبية للعاملين في الغرف لتمكينهم في الأمور المذكورة أعلاه
12. الاستفادة من تجارب الغرف الأخرى في الخارج خارج والغرف التجارية المحلية<sup>66</sup>

# الوصول الى خدمات الدعم الفني

أما الآليات والإجراءات التي تمكن غرف الصناعة والتجارة من القيام بدورها في مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى خدمات الدعم الفني:

1. منشورات دورية تبين المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات
2. ورش عمل دورية تبين الخدمات المتوفرة المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات
3. تزويد الأعضاء بالية التقدم للحصول على الخدمة
4. تشجيع المؤسسات على استهداف الصناعيين في أماكنهم
5. تنظيم دورات تدريبية
6. دراسات دورية لتحديد احتياجات المشاريع من هذه الخدمات
7. تفعيل عملية التشبيك بين المؤسسات والمشاريع
8. زيادة الانتشار للمؤسسات ذات العلاقة

## مسؤولية من؟

الحكومة (بكافة مؤسساتها)، القطاع الخاص  
الإنتاجي والخدمي، قطاع الأسر (الأسرة  
والعائلة) والعاطلين عن العمل، المؤسسات  
الدولية والمحلية العاملة في مجال هذه  
المشاريع



شكراً لحسن الاستماع